

العنوان:	المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في الجنايات والحدود
المؤلف الرئيسي:	محمد، محمود علي
مؤلفين آخرين:	التكينة، شمس الدين محمد حامد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 247
رقم MD:	560724
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والقانون
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المسائل الفقهية ، القصاص، الجنايات ، الحدود، الأئمة الأربعة، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد ، ت 456 هـ، الديات
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/560724">http://search.mandumah.com/Record/560724</a>

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

محمد، محمود علي، و التكنية، شمس الدين محمد حامد. (2005). المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في الجنايات والحدود (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان. مسترجع من <http://560724/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

محمد، محمود علي، و شمس الدين محمد حامد التكنية. "المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في الجنايات والحدود" رسالة دكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، 2005. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/560724>

## مقدمة

الحمد لله الذى أرسل رسوله النبي الأمي خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ) الذى أدى رسالته ونصح الامة، وبلغ مبلغا من اداء رسالته أنه بين للناس امور دينهم، وحثهم علي التقه في الدين لقوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ) (1)

فالفقه من أجل العلوم الشرعية التي ترتبط بمصالح العباد في كل نواحيها وقد كان لصحابته والتابعين من بعده وللمدارس الفقهية التي ظهرت بعد ذلك بشيوخها وتلاميذها أكبر الاثر في العناية بالفقه ، حيث تولوا هذا الدور وكان دافعهم ومرجعهم ما ورد من نصوص في القرآن الكريم والسنن الصحيحة كقوله (ﷺ): (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين). (2)

ومن بين هؤلاء الشيوخ الفقيه ابن حزم الظاهري الذي كان فقيها في علوم الفقه والحديث وكان الإمام الثاني في المذهب، وقد تميز بأنه كان حامل فقه وفنون وآداب، وقد بنى مذهبه علي الأصول من الكتاب والسنة والإجماع وطرح باقي المصادر، فجاءت آراؤه الفقهية في شتي فروع الفقه كفقهه في الجنايات والقصاص والديات والتعازير مرجعها هذه المصادر.

فالخلاف بينه وبين الفقهاء ومذاهبهم الفقهية بناء علي الأخذ بهذه المصادر، وقد عرف عن ابن حزم أنه كان شديد التمسك بالنصوص من الكتاب والسنة والإجماع وبآرائه المستمدة من هذه الأدلة، كما كان شديد النقد للفقهاء والأئمة الأربعة اللذين لم يتقيدوا بما أخذ به ابن حزم من أدلة، وبلغ بنقده لهم حتي قيل عنه ( لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان) (3).

وخلاصة القول أن الخلاف في الفقه المبني علي إعمال النظر والإجتهد غير مزموم ومحبيب حتي يخرج الفقهاء بنتائج فقهية تنفع العباد، وهذا هو مقصود علم الفقه.

### أهمية الموضوع:

(1) سورة التوبة آية ١٢٢.

(2) صحيح البخاري ١/١٠٠، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، من حفاظ الحديث وهو صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري.

(3) معجم الأدباء، الياقوت الحموي ١٢/٢٥٤.

ترجع أهمية الموضوع إلي أن مسائل الخلاف عند ابن حزم مع الجمهور من الأئمة الأربعة في مسائل الجنايات والقصاص والديات والتعازير أوردها ابن حزم في كتابه المحلي وأفرد فيه من فقههم والرد عليهم دون أن يذكر المصادر التي استقي منها الأقوال التي نسبها اليهم وذلك يحتاج إلي حصر تلك الأقوال وردها إلي مظانها ومصادرها وتحقيق الراجح منها ، حتي يسهل الرجوع إليها.

### أسباب اختيار الموضوع:

١. لتعريف بابن حزم الظاهري ومذهبه.
٢. بيان آراء ابن حزم وما انفرد به عن الجمهور من الأئمة الأربعة في مسائل الجنايات والقصاص والديات والتعازير.
٣. توضيح ما أخذ به القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١ م مقارنة بين رأى ابن حزم والجمهور من الأئمة الاربعة.

### الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي كتبت عن ابن حزم الظاهري ما كتبه الشيخ محمد أبو زهرة في مؤلفه (ابن حزم حياته وفقهه وعصره)، وقد تناول فيه فقه ابن حزم في مسائل المعاملات والأحوال الشخصية وأصول الفقه، دون أن يتطرق لمسائل الجنايات. ومن الدراسات السابقة ما جمعه الأستاذ منتصر الزيات ونشر من جامعة دمشق في معجم الفقه الظاهري، واشتمل هذا المعجم على فقه ابن حزم في كل فروع الفقه مرتباً ألف بائي.

وأيضاً من الدراسات السابقة التي تناولت فقه ابن حزم بالدراسة بعض رسائل الماجستير والدكتوراة في الفقه المقارن وهي:

**عبد محمد علي نور الدين (١٩٩٧) جامعة أم درمان الإسلامية:**

جاءت بعنوان المسائل التي انفرد بها بن حزم في المعاملات.

## عثمان محمد سليمان جامعة أم درمان الإسلامية:

وجاءت بعنوان المسائل الفقهية التي انفرد بها المذهب الظاهري عن المذاهب الأربعة في الطهارة والصوم والصلاة.

ويلاحظ على هذه الدراسات السابقة أنها لم تشمل دراسة متخصصة في فقه ابن حزم في مسائل الجنايات والقصاص والديات والتعازير والحدود.

### الصعوبات:

١. تمثلت في صعوبة عزو الآراء التي أوردها ابن حزم عن الأئمة الأربعة في كتابه

المحلى، وردها إلى مصادرها في فروع كل مذهب.

٢. ندرة الكتابات السابقة التي تناولت فقه ابن حزم في الجنايات والقصاص والديات

والتعازير والحدود.

### منهج البحث:

اتبعت في الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وذلك بجمع المسائل والآراء التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في فروع الجنايات والقصاص و الديات والتعازير والحدود بالتركيز على كتاب (المحلى)، وذلك مراعيًا اتباع الآتي:

١. الرجوع إلى المصادر المعتمدة في المذاهب الفقهية.

٢. عزو الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية.

٣. تخريج الأحاديث والحكم عليها إن لم تكن في الصحيحين.

٤. شرح الكلمات الغريبة والغامضة.

٥. ذكر آراء ابن حزم الظاهري ثم المخالفين له والموافقين من أصحاب المذاهب.

٦. بيان أدلة كل مذهب من الكتاب والسنة... الخ.

٧. مناقشة الأدلة والرد على الاعتراضات.

٨. اختيار المذهب الراجح حسب قوة الأدلة.

٩. بيان رأي القانون الجنائي السوداني لسنة ١٩٩١م مع الاسترشاد ببعض السوابق

القضائية.

١٠. قدمت باب الدماء والقصاص والديات على باب الحدود في تبويب الدراسة  
تماشياً مع ما بوبه ابن حزم في (المحلى).

١١. قمت بتعريف الأعلام بوضع علامة (\*) وذلك على الهامش دون ترقيم.

### خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمه وأربعة فصول وخاتمة وفهارست تفصيلها كالآتي:  
المقدمة واشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج، والدراسات السابقة  
والصعوبات التي واجهت الدارس.

الفصل الأول: ابن حزم بيئته وعصره ومذهبه.

المبحث الأول: سيرة ابن حزم، ويشتمل على خمسة مطالب.

المبحث الثاني: مذهبه، ويشتمل على مطلبين.

الفصل الثاني: المسائل الخلافية في جرائم القصاص.

المبحث الأول: المسائل الخلافية في الجناية بالمباشرة ويشتمل على أربعة مطالب.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية في الجناية بالتسبب، ويشتمل على ثلاثة مطالب.

الفصل الثالث: المسائل الخلافية في الديات والتعازير.

المبحث الأول: المسائل الخلافية في أحكام الدية، ويشتمل على ستة مطالب.

المبحث الثاني: دية ائتلاف الأعضاء الثنائية، ويشتمل على خمسة مطالب.

المبحث الثالث: دية ائتلاف الأعضاء الفردية، ويشتمل على سبعة مطالب.

المبحث الرابع: دية ائتلاف الأعضاء الرباعية والعشارية والأسنان، ويشتمل على ثلاثة  
مطالب.

المبحث الخامس: المسائل الخلافية في جرائم التعزير، ويشتمل على خمسة مطالب.

الفصل الرابع: المسائل الخلافية في الحدود.

المبحث الأول: المسائل الخلافية في ما يعتبر حداً، ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية في حد السرقة، ويشتمل على ستة مطالب.

المبحث الثالث: المسائل الخلافية في حد الزنا، ويشتمل على مطلبين.

المبحث الرابع: المسائل الخلافية في حد القذف، ويشتمل على ثلاثة مطالب.

المبحث الخامس: المسائل الخلافية في حد الحراة، ويشتمل على مطلبين.

المبحث السادس: المسائل الخلافية في حد الردة، ويشتمل على مطلب واحد.

المبحث السابع: المسائل الخلافية في حد الشرب.

خاتمة: واشتملت على تلخيص لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها

الدراسة، وقائمة بالمراجع والفهارس والتي اشتملت على فهرس بالآيات القرآنية، وفهرس

للأعلام، وقائمة بالمصادر والمراجع والمحتويات.